

دلالة السياق، و ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد القرآنيّ

د. محمد عادل شوك
أستاذ النحو، و الصرف المشارك

جامعة الملك خالد: كليتا الآداب، و التربية للبنات - أبها
1436/1435هـ
2015/2014م

- مُلَخَّصُ البَحْثِ -

هذا بحث بعنوان (دلالة السياق، و ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد القرآنيّ)
للدكتور محمد عادل شوك، بحث فيه أثر دلالة السياق في التعاطي مع هذه الظاهرة، و هي
ظاهرة شاع أمرها في كتب عدد من العلماء، و لاسيما المتأخرين منهم، الذين أحالوا البحث
النحوي إلى ظاهرة عقلية بحتة، مغفلين حقيقة أن النحو وسيلة عند المفسر لفهم النص، و
الوقوف على مُراد القائل، و أن التعاطي معه أمرٌ تعليميٌّ، و ليس غاية مجردة، أو أمرًا علميًّا
صريحًا.

فأهل اللغة قد جعلوا المعنى همّهم الرئيسي حينما تكلموا بهذا النسق من التركيب؛ بعيدًا عمّا
يذهب إليه هؤلاء المُعربون، الذين جعلوا المعنى تابعًا لتصور الإعراب؛ ما جعلهم يذهبون
إلى تعقيد النصوص اللغوية، و يذكرون كثيرًا من (الأوجه الإعرابية) في تفسيرها؛ ما جعل
الإعراب أصلًا للمعنى، و ليس فرعًا عنه.

و هو أمرٌ نرى أن تتغير النظرة تجاهه؛ فالمعنى قاطرة، و يسير الإعرابُ في ركابها، و ليس العكس، و هو أمرٌ يمكن الاقتناع به بالاستعانة بدلالة السِّياق، ال تي تأخذ بالنص إلى مراميه على نحو كبير كما يرى الباحث.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمدُ لله ربِّ العالمين، و الصلاةُ و السلامُ على سيدنا محمد، و على آله، و صحبه أجمعين، أمّا بعد:

فإنّ الذي شدّ من عزمي للكتابة في هذا الموضوع ميلٌ عدد من العلماء، و لاسيَّها المتأخرين منهم إلى المهارات العقلية في بحث الظاهرة النحوية؛ فأخذوا يذكرون أكثر من وجهٍ إعرابي للفظة موضع الشاهد، غاضين الطرف عن المراد من العملية الصوتية، في أن يعبر بها كلُّ ممّا عن أغراضه.

صحيح أنّ القرآن لم يحجّر على العرب أن يأتوا بما يخالفه ممّ اتسمح به في مسالك كلامها؛ على الرغم من أنه قد جاء على خير ما في العربية من الأساليب، و النُّبى، و التراكيب. فمدّ القول في القرآن، و استيفاء أساليب الكلام العربي، و آراء النحاة ممكنة بما لا يمسّ قداسته، و لا يُعيبُ أسلوبه العالي؛ إلاّ أن هذا الأمر بعيدٌ عن موضوعنا المتعلّق بالحديث عن اجتهاد النحاة في ذكر أوجه متعدّدة من الإعراب للفظة نفسها في الأسلوب المختار.

الأمر الذي كان له أثر كبير على المعنى؛ فجاءت قضايا النحو في مسائل شكلية جاقة، خالية من الطراوة، فنكروا للتركيب اللغوي أكثر من وجهٍ إعرابي، يحتمله المنطق العقلي.

حتى إنك لا تُعدّ م أن تجد وجهًا من الصواب لكلّ من يدلي بدلوه في تحليل هذا التركيب اللغوي؛ فأنت - لا شك - واقعٌ على رأيٍ نحويّ عندهم، يبرر له ما يذهب إليه، لقد صدق في ذلك قول القائل: (إنّ كلّ قراءة لنص تجد لها تخريجًا، و تأويلًا عند فريق من النحاة؛ حتى قيل: إنه لا خطأ في النحو، فكلّ وجهٍ رأيٌّ و تأويل).

و في ظننا أن اللغة أعلى شأنًا من ذلك؛ فلا يمكن أن تسمو اللغات إذا ترك الحبل للمتقولين فيها على الغارب.

إنّ هذا الذي نراه من عدد من العلماء الذين رأوا في كثرة الأوجه الإعرابية للصيغة الواحدة نوعاً من المهارة و التفرد في هذا الباب؛ قد دفع بالنحو إلى هذه الطريق الوعرة، فغدونا أمام نحو علمي أكثر منه تعليمياً؛ و عليه فإننا نرى في الركون إلى دلالة السهيق في الميل إلى أحد هذه الأوجه الإعرابية تحقيقاً للآتي:

1- تقريباً لمسائل اللغة من الواقع الذي نطن أن مقصد المتكلم كان يُرِنُّ حوله.
2- استبعاداً لكثير من الآراء النحوية التي أثقلت كاهل الأبواب النحوية دونما طائل يُرتجى منها.

3- تفاعلاً مع النص، تفاعل تحلية، أو تخلية، لا يُقَيّد مرونته، أو يُجِدِبُ غناه إلاّ البعد عن السياق، و التعامل مع الدرس النحويّ في إطار فلسفيّ، و علميّ، و مذهبيّ ضيق يحجب عن اللغة كثيراً من مزيهاها، و آفاقها الرحبة.
هذا، و قد جاء الحديث عن هذا الموضوع في: مقدمة، و مبحثين، و خاتمة، و ذلك على النحو الآتي:

• **المبحث الأول:** تحدثت فيه عن (مفهوم دلالة السياق).

و في أربعة مطالب:

- **المطلب الأول:** السهيقُ.

أ- لغة.

ب- اصطلاحاً.

- **المطلب الثاني:** أهميتها.

- **المطلب الثالث:** أنواعها.

- **المطلب الرابع:** ضوابطها.

• **المبحث الثاني:** تحدثت فيه عن (ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد القرآني).

و في مطلبين:

- **المطلب الأول:** نشأتها.

- **المطلب الثاني:** نماذج منها في القرآن الكريم.

و فيه:

- **أولاً:** في باب المرفوعات.

- **ثانياً:** في باب المنصوبات.

- **ثالثاً:** في باب المجرورات.

- **رابعاً:** في باب المجزومات.

و ذلك من خلال الوقوف على نماذج منها في رواية حفص عن عاصم ابتداءً، ثمّ كان من ذلك في الروايات الأخرى ، بما لا يُدخِلُ الموضوع في دائرة الخلافات بين الفراء؛ بحيث يكون الأمر ضمن تعدد الأوجه الإعرابية للفظة في الرواية المعنية فحسب.

• **و في الخاتمة:** ذكرت أهمّ الأمور التي خلصتُ إليها.

ثمّ يعقب ذلك كله ثبت بالمصادر، و المراجع، و خلاصة للبحث باللغة الإنكليزية.

و لعلّ قائلًا يقول: و أين الشاهد النحويّ فيما هو عدا ذلك؟
أقول: هذا أمرٌ نتركه لمن يروم هذا البحث في مصادر اللغة الأخرى في قابل
الأيام، بعد أن يكون قد إقتنع في جدواه؛ و بذلك يكون لنا أجرُ المصيب في الاجتهاد،
و أمّا إذا كانت الأخرى؛ فالله نسأل أن يغفر لنا بصدق النيّة، و القصد.

د.

محمد عادل شوك

السبت: 24/ رجب / 1435هـ

:

23 / مايو / 2014م

• المبحث الأول: (مفهوم دلالة السياق)

وفيه أربعة مطالب:

- المطلب الأول: السِّيَاق.

أ - لُغَةٌ.

يتمحور معنى (السِّيَاق) في لغة العرب عموماً حول معنى التتابع والاتصال ؛
فالمرأة التي ولدت أبناء ها على ساق واحدة كان ذلك متتابعاً، و الإبل تأتي خلف
بعضها تكون متتابعة، و(السُّوق): الرِّزْع، كأنّ الروح تُساق لتخرج من بدنه عضواً
بعد عضو، و الصردّاق والمهر (سرياق): - وإن كان دراهم أو دنانير - ؛ لأن أصل
الصدّاق عند العرب: الإبل تُساق مهراً لها، فاستعمل ذلك في الدرهم والدينار، و هكذا
الحال مع ما أطلق عليه (السِّيَاق) عموماً في لغة العرب⁽¹⁾.

ب - اصطلاحاً.

تعددت التعريفات الاصطلاحية للسياق؛ و ذلك بسبب تعدد الأفهام عنه، فقد أشار
الزركشي إلى معناه عندما تحدث عمّا يجب على المفسّر الالتفات إليه (ليكن محطّ
نظر المفسّر مراعاة نظم الكلام الذي سيق له، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت
التجوّز، ولهذا ترى صاحب الكشاف يجعل الذي سيق له الكلام مُعْتَدّاً حتى كأنّ غيره
مطروح⁽²⁾).

و عرفه السجّلم آسيّ بأنه (ربط القول بغرض مقصودٍ على القصد الأول)⁽³⁾، و
هذا يعني أن النص يح نقل معنيين أو قصدين ، أحدهما أولى من الآخر لارتباطه
بالسياق.

و يرى باحثون أنه قريبٌ ممّا يطلق عليه الوحدة الموضوعي ، فهو (الأغراض
والمقاصد الأساسية التي تدور عليها جميع معاني القرآن إلى جانب النظم الإعجازي

(1) ينظر أساس البلاغة: ٣١٤، لسان العرب: 5/ 473، المعجم الوسيط: 465.

(2) البرهان في علوم القرآن: 317/4.

(3) المنزوع البديع في تجنيس أساليب البديع: ١٨٨.

والأسلوب البياني الذي يشيع في جميع تعبيراته⁽¹⁾، و (أنه الغرض الذي تتابع الكلام لأجله مدلولاً عليه بلفظ المتكلم، أو حاله، أو أحوال الكلام، أو المتكلم فيه، أو السامع)⁽²⁾، و أنه (إطارٌ عامٌ تنتظمُ فيه عناصرُ النص و وحداته اللغوية، و مقياسٌ تتصلُّ بواسطته الجُمَلُ فيما بينها و تترابط، و بيئةٌ لغويةٌ و تداوليةٌ تُرعى مجموع العناصر المعرفية التي يُقدِّمها النصُّ للقارئ)⁽³⁾.
وبذلك يتضح أن للسياق عند العلماء مفهومين:

الأول: أن السياق هو الغرض، أي مقصود المتكلم من إيراد الكلام.
والثاني: أن السياق هو التتابع والسردي الذي سبق الكلام على هيئته ، و وصفه في أسلوبه الذي بنيت عليه جُمَلُه، و عباراته؛ حتى أصبح سياقاً من الكلام يتبع بعضه بعضاً، في نظمه الذي ورد الخطاب به⁽⁴⁾.

و ممَّا يجدر الانتباه إليه أنَّ السياق من المصطلحات التي تعددت العبارات الدالة عليه، فهو يرادف عند العلماء، و الباحثين كلاً من: المقام، و قرينة الحال، و الموقف، و ظاهر النص، و مقتضى الكلام، و ملائمة الكلام، و فحوى الكلام، و المعنى العام، و الإطار العام، و الجوُّ العام، و النِّظْم، و نحو من هذه المصطلحات التي يكون الاعتماد فيها على معنى النص⁽⁵⁾.

وفي السياق القرآني أيضاً يُعبر عنه بـ: نظم الآية، أو نسق الآية، أو روح الآية، أو ظاهر الآية، و نحو من ذلك⁽⁶⁾.

ولذا اتجه باحثون إلى التعرف على خصائصه و فهم عناصره، و بيان أهميته في تحديد المعنى، و لم يقف عند التباس التعريف، و ترادف ألفاظه⁽⁷⁾.

و بعيداً عن إشكالية المصطلح و تعقيدات التعريف، فإنني اعتمدت المعنى الشائع للسياق والذي يرتكز على أساسين:

الأول: سياق المقال.

الثاني: سياق المقام (الحال).

فهما يمثلان الإطار العام للسياق، و يندرج تحتها أنواع السياق الأخرى.

- مفهوم دلالة السياق الذي أرتضيه:

هي قرينةٌ يُستعان بها على الفهم، و تكون تارةً ظاهرةً تُدرك من غير فكر ، و روية، و تارةً أخرى خفيةٌ لا تدرك إلا بمزيد من الفطر و التأمل، و ألتها إشراق العبارة، و جمالها في الإفصاح عن المراد.

(1) دلالة السياق منهج مأمون لتفسير القرآن : ٨٨.

(2) دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى: ٥١.

(3) منهج السياق في فهم النص: 27.

(4) دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى: 27، و ينظر مناهل العرفان: 252/2.

(5) دلالة السياق بين التراث و علم اللغة الحديث: 30، و ينظر مناهل العرفان: 108/2.

(6) ينظر للوقوف على جملة من هذه المصطلحات الإتقان في علوم القرآن: 1222/2.

(7) البحث الدلالي عند الأصوليين: 11.

و هذه الدلالة وليدة النظر، و حسن الذائقة، فلا يطلب عليها دليل، يقول ابن دقيق العيد: (و دلالة السياق لا يقام عليها دليل، و كذلك لو فهم المقصود من الكلام ، و طوبى بالدليل عليه لع سرُّ؛ فالناظر يرجع إلى ذوقه، و المناظر يرجع إلى دينه ، و إنصافه)⁽¹⁾.

- المطلب الثاني: أهميته.

لدلالة السِّيَاق أهمية كبيرة في جودة الفهم، فهي (طريق إلى بيان المجملات ، و تعيين الاحتمالات، و تنزيل الكلام على المقصود منه ، و فهم ذلك قاعدة كبيرة من قواعد أصول الفقه، و لم أرَ من عرض لها في أصول الفقه، بالكلام عليها، و تقرير قاعدتها مطولة إلا بعض المتأخرين ممَّن أدركنا أصحابهم، و هي قاعدة متعينة على الناظر)⁽²⁾.

و (السِّيَاق يرشد إلى تبيين المجمل، و تعيين المحتمل، و القطع بعدم احتمال غير المراد، و تخصيص العام، و تقييد المطلق، و تنوع الدلالة، و هذا من أعظم القرائن الدالة على مراد المتكلم، فمن أهمله غلط في نظره، و غلط في مناظرته)⁽³⁾.

و هي كما يذكر د. عبد الرحمن بودرع: (من أعظم القرائن التي تدلُّ على مُراد المتكلم، و تُرشد إلى بيان المُجمل، و إثبات المعنى المُراد دون غيره، و تخصيص العام، و تقييد المُطلق؛ فكلُّ قولٍ أو تفسير لا يؤيدُه السِّيَاقُ فلا عبرة به)⁽⁴⁾.

- المطلب الثالث: أنواعها.

لدلالة السياق نوعان رئيسان، هما⁽⁵⁾:

- (1) إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام: 187/2.
- (2) المصدر السابق: 82/4.
- (3) بدائع الفوائد: 815/4.
- (4) منهج السياق في فهم النص: 40.
- (5) هناك من يذكر لها أنواع أخرى لا تعدو أن تكون تفسيراً لهذين النوعين، و توضيحاً لهما، و هي: السياق المكاني: و يُعنى به الآية داخل السورة، أي مراعاة سياق الآية في موقعها من السورة، و سياق الجملة من موقعها من الآية؛ فلا تُقطع عمّا قبلها، أو بعدها.
- السياق الزمني: و يُعنى به سياق الآية بين الآيات بحسب ترتيب النزول.
- السياق الموضوعي: و يُعنى به دراسة الآية مع غيرها من الآيات التي يجمعها موضوع واحد؛ سواء أكان الموضوع عاماً كالقصص القرآني، أو الأمثال، أو الأحكام الفقهية، أو خاصاً كالقصة المخصوصة بنبيّ من الأنبياء، أو حكم من الأحكام، أو غير ذلك؛ و ذلك بنتبُّع مواقعها في القرآن الكريم كله.
- السياق المقاصدي: و يُعنى به النظرُ إلى الآيات من خلال مقاصد القرآن الكريم، و الرؤية العا مة للموضوع المقصود.
- السياق التاريخي: و له معنيان: العام: و هو سياق الأحداث التاريخية القديمة التي حكاها القرآن الكريم، و المعاصرة لزمان التنزيل. الخاص: و المراد به أسباب النزول للآيات على مدى ثلاث و عشرين سنة تنزلت فيها آياته، مواكبة لأحداث اقتضت نزولها.
- السياق اللغوي: و هو دراسة النص القرآني من خلال علاقات ألفاظه بعضها ببعض، و الأدوات المستعملة للربط بين هذه الألفاظ، و ما يترتب على تلك العلاقات من دلالات جزئية، و كُليّة.
- هذا و ينبغي الأخذ بعين الاعتبار هذه الأنواع كلها عند دراسة النص القرآني، و ذلك هو المنهج السياقي المتكامل؛ و إلا فإنّ الاقتصار على السياق - مثلاً - سيجعل الدارس يحوم حول النص، و لا يعدوه . و الاقتصار على السياق الداخلي وحده، دون الالتفات إلى الأحداث التاريخية المحيطة به، أو المصاحبة لنزوله؛ سيجعله بنية

الأول: سياق المقال: و هو السياق اللغوي الداخلي الذي ينتج عن ترابط الأصوات فيما بينها لتوليد الكلمات، و الكلمات فيما بينها لتشكيل الجمل، و الجمل فيما بينها لتشكيل النص.

فالقارئ المعتمدة لمعرفة دلالة سياق المقال، راجعة إلى النظم، والعلاقات النحوية بين الكلمات، التي يتخذ كل منها موقعاً معيناً في الجملة حسب قوانين اللغة، حيث كل كلمة في التركيب لا بُدَّ أن يكون لها وظيفة نحوية من خلال موقعها؛ لذلك قال ابن جني عن النحو: (هو ارتحاء سمت كلام العرب في تصرُّفه من إعراب، و غيره (1)، ثم قال: (فإن سبب إصلاح العرب ألفاظها، و طردها إياها على المثل التي قزَّتها، و قصرتها عليها إنما هي لتحسين المعنى، و الإبانة عنه بتصويره (2). فهو يدرك تماماً وجوب مراعاة القوانين النحوية من أجل وضوح المعنى و إبانته؛ لذلك فإنه على الباحث في دلالة سياق المقال أن يتمكن من فهم وظيفة تلك الأدوات، و من هنا تفاوت الباحثون في هذا المجال بسبب تفاوتهم في امتلاك تلك الأدوات، و تمكنهم من تطبيقها في أثناء النظر في النصوص.

الثاني: سياق المقام: و هو يمثل البيئة التفاعلية بين المتحدث و المخاطب، و ما بينهما من عرفٍ سائد يحدد مدلولات الكلام، و ذلك أن تداول الخطاب يجري في سياق ثقافي و اجتماعي بين المتحدث و المخاطب، و ليس لفظاً مجرداً عن محيطه الذي ي فيه.

فمعرفة قصد المتحدث، و حال المخاطب من وسائل فهم سياق المقام؛ فقد يجتمع نصان متفقان في ظاهرها في المعنى، و لكنهما مختلفان في الدلالة تبعاً لقصد المتحدث، أو حال المخاطب.

و لا بُدَّ من الإشارة إلى أن الأمور المؤثرة في دلالة سياق، هي:

أ- قصد المتحدث.

ب - حال الخاطب.

ج - البيئة المحيطة بهما.

فنحن نهدي إلى المعاني من خلال دلالة السياق.

ولمَّا كان السياق يمثل البيئة التفاعلية بين المتحدث و المخاطب، فإنَّ من أعظم الوسائل المعينة على إدراكه هو:

أ- معرفة سبب نزول الآية، و الظروف المحيطة بالنص، ال ذي هو ثمرة من ثمار أسباب النزول.

ب - معرفة غرض الشاعر، و المنشئ للنص.

لغوية مغلقة، تقتصر على ما تفيد الألفاظ من معان، و دلالات. ينظر منهج السياق في فهم النص: 30.

(1) الخصائص: 1/ 34.

(2) الخصائص: 1/ 34.

وقد تبين من الوقوف على هذه الأمور أن دلالة سياق المقام واسعة الدلالة، وقد ظهر أثرها في جوانب مختلفة، فمعرفة قصد المتحدث أدت إلى تأويل بعض النصوص على خلاف ظاهرها، فأخرجت النص من مساق الذم إلى مساق المدح، وأثمرت دقة في الاستنباط، ومعرفة للخاص من العام، واستبعاداً لعددٍ من أوجه الإعراب التي لا يقتضيها سياق المقام

العلاقة بين السياقين:

هذان النوعان ليسا منفصلين عن بعضهما، بل كل منهما يكمل الآخر، ولا بدّ منهما عند التعامل مع النصوص ليتكامل الفهم، فالإقتصار على السّ ياق المقالي وحده، سيجعل النص بيئة مغلقة تقتصر على ما تفيد الألفاظ من دلالات ومعان، وتحرم الباحث من البيئة الخارجية المحيطة بالنص. والوقف عند دلالة سياق المقام، تجعل الباحث يحوم حول حمى النص من دون الولوج إليه.

ودلالة السهّاق تستدعي النظر في أحوال النص من أولها إلى آخرها؛ فالمساقات في النص القرآني تختلف باختلاف الأحوال والأوقات والنوازل. فالضابط الذي يلزم في فهم النص هو الالتفات إلى أول الكلام وآخره، بحسب القضية، وما اقتضت الحال فيها ممّا تُبينه أسباب النزول؛ فأجزاء القضية الواحدة، وجمّلها متناثرة في السورة الواحدة أو السور المتعدّدة، ولكن بعضها متعلق ببعض، ولا بدّ من ردّ آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره؛ لفهم مقاصده مقروناً بمعرفة أحوال نزوله، وأسبابها؛ فهو الأسلوب الناجع في النظر في آيات القرآن الكريم، من أجل توجيهها بما يتفق والغرض الذي سيقى لأجله. وهو ما كان عليه كثير من علمائنا الأوائل، من أمثال سيبويه، والفراء، والزجاجي، والجرجاني

وبخلافه فلا يتوصّل إلى إدراك المقاصد على الوجه المراد، ويقع المرء في الشبه، ويورد النصوص الظاهرة مؤرد الإجمال؛ فيقع الاختلاف والنزاع. يقول الإمام الشاطبي: (لا محيص للمتفهم عن ردّ آخر الكلام على أوله، وأوله على آخره، فإن فرق النظر في أجزاءه، فلا يتوصّل إلى مراده)⁽¹⁾.

وبهذا يظهر أثر تطبيق دلالة السّ ياق على الشاهد النحويّ القرآني في جوانب مختلفة، فقد يتعدّد المعنى من خلال ما يفيد السّ ياق اللغويّ للآيات، ويقود هذا التعدّد إلى تعدّد في الإعراب، والأوجه الإعرابية المحتملّة للفظة؛ فيكون السياق هو المرجّح للراجع من تلك الأوجه في ذلك.

وعليه فدلالة السّ ياق م فيية في ضبط معنى الألفاظ وفق الغرض المقصود، والكشف عن معاني الحروف، ودفع بعض الإشكالات اللغوية، والإبانة على من يعود الضمير، وعن التطابق بين الشرط والجزاء، وما إلى ذلك⁽²⁾.

- المطلب الرابع: ضوابطها.

(1) الموافقات: 413/3.

(2) ينظر منهج السياق في فهم النص: 66.

إن الناظر في تطبيقات البحث على عدد من الشواهد النحوية القرآنية، يتبين له جملة من الضوابط التي ينبغي مراعاتها في التعامل مع دلالة السِّيَاق، و هي ضوابط نقيه من الزلل، و تبعده عن الخطأ في حمل النصوص على غير مرادها، منها:

1. حملُ ألفاظ القرآن الكريم على مَحْمَلِها، كأن تُحمَلَ على الحقيقة و لا يُعدَل عنها إلى المجاز إلا بقرينة من القرائن التي يعرفها كلاً من المُخاطَب، و المُخاطَب⁽¹⁾.
2. ألا يقتصر تفسيرُ الكلمة اللغوي السِّيَاقِي على دلالتها المفردة؛ بل يُجاوزها إلى تركيب الكلام، فيكون النظر إلى إعراب الألفاظ تالياً لفهم الغرض العام من النص⁽²⁾.
3. أن يتتبع القارئ الكلمة القرآنية في مواردها المختلفة، و يستقرها في مواضعها كلها؛ حتى يتبين له السِّيَاقُ الدَّلَالِي الصحيح الذي وردت فيه؛ فتكون دلالة السِّيَاق هي الأصل في فهم النص، و هي المعتمدة حينما تعدد الأوجه الإعرابية للكلمة⁽³⁾.
4. مراعاةُ سياق الآية في موقعها من السورة، و سياق الجملة من موقعها من الآية؛ فيجب أن تُربط الآية بالسِّيَاق الذي وردت فيه، و لا تقطع عمّا قبلها و ما بعدها، ثم تُجرَّ جراً لِتُفيدَ معنى أو تُؤيِّ حُكماً يقصده قاصداً، أي: معرفة أسباب النزول؛ فإن ذلك يمثل ركناً مهماً في سياق المقام⁽⁴⁾، أو بمعنى آخر: ترك تفسير القرآن بمجرد ما يسوغ من كلام العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، و المنزل عليه، و المُخاطب به - حسبما يذكر ابن تيمية -⁽⁵⁾.

5. معرفة الصيغ الصرفية التي تقتضيها الأبواب النحوية لكل وجه من أوجه الإعراب؛ و من ثمَّ النظرُ إليها وفق دلالة السِّيَاق لها في النص؛ فربما كان فيها تحولاً مقصوداً لتأدية معنى معيناً في النص.

• المبحث الثاني: ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في الشاهد القرآني.

و في مظهرين:

- المطلب الأول: نشأتها:

يرى باحثون أن هذه الظاهرة قد بدأت مبكرة، فهي تعود إلى مرحلة التأليف في معاني القرآن، المملوءة كُنُوبها بقواعد النحو و أصوله، و التطبيق عليها، و إيضاح القول فيها⁽⁶⁾.

إلا أنه و من باب الإنصاف يجدر أن نبيِّن أن جهد مؤلفي (كُتب المعاني) لم يكن واضحاً فيه الميلُ إلى الإكثار من أوجه الإعراب للفظة موضع الشاهد، يقول الزجاج: (هو كتاب الله الذي لا ينبغي لأحدٍ أن يُقدِّمَ على تأويله إلا برواية صحيحة، أو حجة واضحة)⁽⁷⁾.

(1) ينظر منهج السياق في فهم النص: 37.

(2) المصدر السابق: 38.

(3) المصدر السابق: 39.

(4) كيف نتعامل مع القرآن العظيم: 238.

(5) ينظر مقدمة في أصول التفسير: 79، 81.

(6) في مقدمتهم د. إبراهيم عبد الله ربيده، مؤلف (النحو و كتب التفسير) ينظر هذا الكتاب: 41/1، 411، 561.

(7) معاني القرآن و إعرابه: 3/2.

و المراد بالرواية الصحيحة : التفسيرُ المأثور برواية ثابتة قوية، و بالحجة الواضحة: حملُ الآيات على خير الوجوه، و أوضح دلالاتها من دون البُعد عن مقاصدها، و من غير تتبُّع الشاذ من الآراء، و المقاصد البعيدة عن المراد⁽¹⁾.
ثم ازداد الأمر اتضاحاً في مرحلة لاحقة عندما انفصل إعراب القرآن عن معانيه⁽²⁾؛ و ذلك أن كتب المعاني تدرس النص القرآني من جميع جوانبه، لإبراز المعنى و تأصيل القواعد النحوية ، و تثبيت دعائمها، و هي في سبيل ذلك تتناول كثيراً من الآيات، أو بعضها بالإعراب المُجمل و التوجيه؛ في حين أن كتب الإعراب، بحكم أنها متفرعة عنها تتناول فرعاً ممّا عُنيَتْ به كتب المعاني ، و هو الفرع الذي تنتشر أمثلته في كتب النحو، و تتوسّع كتب الإعراب فيه، بشموله كل القرآن، أو السور التي تتناولها بالتفصيل، أو المُشكّل فقط، ممّا يحتاج إلى الإعراب و البيان و التوجيه؛ الأمر الذي جعل الإعراب يغدو مهارة لا تُقيم للمعنى كبير أهمية⁽³⁾.

ثمّ لما كانت نشأة التفسير الفني، أو العقلي المبني على كتب المعاني⁽⁴⁾، سار جلُّ أصحابه على هدي أولئك في هذا؛ حيث لوحظ الحديث عن الأوجه الإعرابية المُتمثلة للفظة القرآنية (موضع الشاهد)، فالاختلاف في تحديد المعنى اللغوي لهذه الكلمة، أو تلك؛ جعلهم يرون أكثر من وجهٍ لإعراب النصوص القرآنية، و هو ما قصده الطبري في قوله: (فأما القرآن فإنّ المفسرين قد اختلفوا في تأويله)⁽⁵⁾. يريد بذلك تحديد المعنى للفظة المختلف فيها.

و قد تجلّى هذا الأمر بشكل واضح في مؤلفات علماء المرحلتين: (الثانية) المتمثلة ابتداءً بالطبري (310هـ)، و انتهاءً بالزمخشري (538هـ)، و (الرابعة) المتمثلة بأبي حيان الأندلسي (745هـ) و بعض معاصريه و تلاميذه⁽⁶⁾.

إلا أن ما ميّز الزمخشري عن غيره من النحاة المفسرين تفضيئه من وجوه الإعراب ما كان أقوى من الناحية البلاغية؛ و لهذا كان كثير الإلحاح على بيان النُّكات البلاغية لوجوه الإعراب، و الميل نحو المعاني، و ترك الألفاظ جانباً⁽⁷⁾.
و أمّا فيما يخص المراحل الأخرى المتبقية⁽⁸⁾؛ فإن المرحلة (الثالثة) ليس فيها من المفسرين ما يغلب عليه الصبغة النحوية، أو يعدّ مؤلّفه من أئمة النحو البارزين الذين يغلب عليهم التخصص كما في رجال الطبقتين (الثانية، و الرابعة)، فقد غلب على تفاسير هذه المرحلة العمل الموسوعي الشامل لكثير من المعارف الإسلامية، و

(1) ينظر النحو و كتب التفسيري: 420/1.

(2) بدأت مسيرة الفصل بين إعراب القرآن، و معانيه على يد فطرب، محمد بن المُستنير (ت 206هـ)، و بلغت مراحلها الأخيرة على يد أبي جعفر النحاس (ت 338هـ)، ينظر المصدر السابق: 147/1.

(3) ينظر النحو و كتب التفسير: 130/1، 146، 147.

(4) ينظر المصدر السابق: 41/1، 148، 561.

(5) تفسير الطبري: 42/1، 43.

(6) ينظر النحو و كتب التفسير: 1/564، 566، 567.

(7) ينظر المصدر السابق: 688/1.

(8) قسم الباحثون المراحل التي مرّ فيها تفسير القرآن الكريم على (ست مراحل). ينظر النحو و كتب التفسير: 563/2.

العربية، و العقلية، و يمثلها أبو علي الطبرسي (ت 561 هـ)، و ابن عطية الغرناطي (ت 564 هـ)، و فخر الدين الرازي (ت 606 هـ).

و أمّا المرحلة (الخامسة) فقد غلبَ عليها الإِتباع و التقليد بالاختصار و الجمع، و تميزت بأسلوب الحواشي، و الدوران في فلك تفاسير السابقين في المرحلتين (الثالثة، و الرابعة)، و لم تكن مسائل النحو شاغلة للمفسرين فيها، و يمثلها شهاب الدين السيواسي (ت 803 هـ)، و جلال الدين المحلي (ت 864 هـ)، و أبو زيد الثعالبي الجزائري (ت 875 هـ)، و السيوطي (ت 911 هـ).

و أمّا المرحلة (السادسة)، فقد ظهر فيها نزعة إلى التجديد و الإحياء؛ ممّا يجعلها ممثلة للعصر الحديث الذي برزت فيه هذه النزعة في ميدان الفكر العربي و الإسلامي كله، و لم يكن النحو و مسائله تمثل كبير اهتمام عندهم، و يمثلها الشوكاني (1250 هـ)، و الألوسي (ت 1270 هـ)، و محمد عبده (ت 1323 هـ).

إنّ المناهج الحديثة في التفسير عموماً قد انتهت إلى الإقلال من البحوث النحوية إقلالاً ظاهراً، أو الانصراف عنها انصرافاً واضحاً. يقول محمد عبده: (إنّنا لا نتسامى إلى فهم مُراد الله تعالى كلّهُ على وجه الكمال و التمام، و لكن يُمكننا فهم ما نهتدي به بقدر الطاقة . و يُحتاج في هذا إلى علم الإعراب، و إلى علم الأساليب (المعاني، و البيان)؛ و لكنّ مجرد العلم بهذه الفنون، و فهم مسائلها، و حفظ أحكامها لا يُفيد المطلوب)⁽¹⁾.

إنّ منهج علماء التفسير في التعاطي النحوي مع النص القرآني يختلف عن منهج النحاة؛ فلنحاة ينظرون إلى إعراب اللفظة بحسب سياقها الظاهر (الملفوظ به)، و يُعَوِّنون بلكلام، الملفوظ المُركَّب، لا النفسي (غير الملفوظ)؛ إذ الأول هو الذي تتعلّق به أحكام النحو، و تدور بحوثه حوله : استشهاداً، و استنباطاً، و ضبطاً، و تصحيحاً، و توجيهاً، و تعليلاً، و أمّا الثاني، النفسي ؛ فإنّه لا علاقة له بذلك، و ليس للنحاة، أو اللغويين حديثٌ فيه؛ فهم ينظرون إلى إعراب اللفظة بحسب سياقها الظاهر.

و أمّا هم، و مؤلفو كتب معاني القرآن فينظرون إلى الإحياء التي يُحسُّون بها في النظر إلى النص من الناحية النفسية و الشعورية، و النحو عندهم وسيلة لفهم النص القرآني؛ و لهذا تعدّدت عندهم الأقوال في إعراب الكلمة، و نمت لديهم ظاهرة الاحتمالات الإعرابية، على النقيض ممّا عليه عند النحاة؛ إذ هو عندهم غاية مجردة، و التعاطي معه أمرٌ علميٌّ أكثر منه تعليميٌّ، أو وسيلة لفهم النصوص، و الوقوف على مُراد القائل، و المُنشئ⁽²⁾.

فكان هناك توسُّع فائضٌ عن حاجة المُفسِّر في كثير من الأحيان عند تعامله مع النصوص؛ فالإعراب لا غنى عنه في التفسير، و إنّ أحسن المفسرين، و أبلغهم مقصداً من اقتصر على المُحتاج إليه منه، و إنّ تأويل الآية في حاجة إليه، و مرتبطٌ

(1) تفسير المنار: 24-21/1 .

(2) ينظر: النحو و كتب التفسير: 25/2، و حاشية الصبان على الأشموني: 20/1، و التعريفات للجرجاني: 162، 163، و المصباح المنير: 200/2 (كلم).

به، و يحقق للمعنى مزيداً من الوضوح و السمو، بيد أن الأمر قد بدا عندهم على غير هذا.

لقد نقل عددٌ من النحويين الذين عُنوا بإعراب القرآن توجيهات، و آراء المفسرين النحوية للنصوص القرآنية في كتبهم؛ فأفادوا منها، أو نقدوها، كابن هشام، الذي أكثر من الإشارة إلى ذلك في كتابه مغني اللبيب.

و نحن نرى أن يكون التخريج النحوي للشاهد القرآني بعيداً عن التوجيهات النحوية، و التأويلات التي قد تكون بعيدة عن الكلام الذي يدعو تركيبه إليها، أو يحتاج إلى ذلك؛ حتى يتفق ظاهره مع المعنى المقصود، أو حتى يطرد مع القواعد النحوية المأخوذة من الكثير الشائع من كلام العرب.

فالذي ينبغي الاعتمادُ عليه في ترجيح وجه على آخر من الإعراب هو ما يوجبه المعنى، و ما يليق بجلال القرآن، و أسلوبه الرفيع؛ فأهمية علم النحو للمفسر تكمن في الارتواء من الأساليب العربية العالية، و الفقه فيها، و التمکن من استعمالاتها، و القدرة على التصرف في الأساليب الراقية على مناهجها.

فإنه على الرغم من علاقة النحو الوثيقة بتأويل القرآن، و تفسيره؛ إلا أن ما يذكر من الإعراب في التفسير يجب أن يكون حسب حاجة التأويل إليه، و ما تدعو إلى ذكره ضرورةً ببيان المعنى، و وجوه التأويل.

فالنص القرآني يرتبط ارتباطاً حياً بالأساليب العالية من كلام العرب، و التذوق الصافي لشواهدها؛ ممّا يحدونا لأن نربأ به عن كثرة الأوجه الإعرابية المحتملة للفظة موضع الشاهد، إلا ما دعت إليه دلالة النص، و السياق.

فما يُقبل منها هو ما وافق ما تقتضيه أساليب العرب في كلامها، و يدلّ عليه أسلوب القرآن الكريم، و نظمه العالي؛ فلا يجوز العدول عن الوجه الذي يُعزّزه مقتضى السياق إلى وجوه هي أقرب إلى إظهار المهارات العقلية لدى القائلين بها، و هي خلافات نحوية لا تتصل بتحليل النص، و لا يحتاج إليها فهمه.

و بناءً على ذلك يجب أن يربط ما يُذكر من الإعراب، و مسائل النحو بالتأويل و بيان المراد، لا أن تُحشى كتب التفسير بقواعد النحو و مسائله، و الخلاف فيها بمناسبة، أو من غير مناسبة. و هذا ما بدا عند الطبري، على خلاف ما كان عند طبقات المفسرين المتأخرين⁽¹⁾.

فالمهدف هو فهم النص، و البحث النحوي و اللغوي إحدى وسائله، و ليس غاية لذاته.

(1) ينظر النحو و كتب التفسير: 1/ 557.

1- أنّها أحرفٌ دلّوا بها على تثنية الفاعل، و جمعه، كما دلّوا بالتاء في نحو (قامت) على تأنيته. كما ذكر الخليل⁽¹⁾، وارتضاه ابن هشام، و عدّه الرأي الصحيح ممّا قيل فيها.

الأمر الذي عدّه د. إبراهيم السامرائي من الضلال في الرأي؛ لفساد قياسها على قولهم: الرجالُ حضروا، و حضرتُ هُنْدُ⁽²⁾، و لأن حملة على لغة (أكلوني البراغيثُ) غير مقبول؛ كونها لغة ضعيفة لا يُلْفِتُ إليها⁽³⁾.

2- أنّها الفاعل، و الاسم المرفوع الذي بعدها مبتدأ - على التقديم و التأخير - خبره الفعل الذي قبله، بحسب رأي الفراء⁽⁴⁾.

3- أنّها الفاعل، و الاسم الذي بعدها بدلٌ منها، و هو الوجه الذي يراه جلّ النحاة، و المفسرين، و يميلون إلى الأخذ به، لئسيبويه⁽⁵⁾، و الأخفش الأوسط⁽⁶⁾، و الزجاج⁽⁷⁾، و الفراء.

4- أنّها الفاعل، و الاسم الذي بعدها مبتدأ، خبره محذوف على تقدير: العمى، و الصمّمُ كثيرٌ منهم؛ لأن الكلام تام قبله، ثم كان استئنافه كما ذكر الفراء.

5- صفة للضمير المتصل في هذه الأفعال قبله على حدّ رأي الخليل رحمه الله، و هو ما سنفضله لاحقاً⁽⁸⁾.

6- هذا الوجه السادس للاسم الموصول، و ذكره الفراء، على أنّه صفة مجرورة للناس على تقدير: وأسروا للناس الذين وصفوا باللهو و اللعب⁽⁹⁾.

إنّ في هذا السعي من العلماء لإدراج المسألة في دائرة الاحتمالات الإعرابية، إخراجاً لها عن الأخذ بلإعراب المنسجم مع دلالة السياق. و هو الأمر الذي بإمكاننا أن نفعله بالعودة إلى سياق النص في هذين الموضعين؛ للوقوف على الوجه الأنسب فيها.

ذهب المفسرون في بيان المراد من العمى الأول، و العمى الثاني أكثر من مذهب؛ إلا أنّ الذي يجمعهم في هذه المسألة هو اتفاهم على أنّ من أصابه العمى و الصمّمُ في المرتين هم الأكثرية منهم، و ليسوا كلّهم سواءً؛ و بذلك يكون قوله (كثيرٌ) بدلٌ من (الواو) في فعلي (العمى، و الصمّم) في المرتين، و حتى من ذهب من المفسرين إلى القول بإعرابه مبتدأ، أو خبراً، فإنه حمل المعنى على الكثرة أيضاً؛ و عليه فإننا نرى الأخذ بظاهر الأمر، عوضاً عن اللجوء إلى التقدير من خارج النص. على كلّ أيّا كان الأمر الذي وقع منهم، و نالوا به عقاب الله عزّ و جلّ، ثمّ جاءت التوبة لهم؛ فإنه واقعٌ منهم على سبيل الغلبة، و ليس بإجماعهم عليه قاطبة.

(1) ينظر الكتاب: 40/2، 41.

(2) الفعل: زمانه و أبنيته: 218.

(3) ينظر تفسير الألوسي: 371/3.

(4) ينظر معاني القرآن للفراء: 317/1.

(5) ينظر الكتاب: 40/2، 41.

(6) ينظر تفسير القرطبي: 248 /6.

(7) ينظر معاني القرآن و إعرابه: 383/3.

(8) الكتاب: 40/2، 41.

(9) معاني القرآن للفراء: 198/1.

قال الطبري: (وظن هؤلاء الإسرائيليون الذين وصف تعالى ذكره صفتهم ، أنه أخذ ميثاقهم، وأنه أرسل إليهم رسلاً ، وأنهم كانوا كلما جاءهم رسولٌ بما لا تهوى أنفسهم كذبوا فريقًا وقتلوا فريقًا ، ألا يكون من الله لهم ابتلاء واختبارٌ بالشدائد من العقوبات بما كانوا يفعلون (فَعَمُوا وَصَمُّوا)، يقول: فَعَمُوا عن الحق والوفاء بالميثاق الذي أخذته عليهم، من إخلاص عبادتي، والانتهاؤ إلى أمري ونهيي، والعمل بطاعتي، بحسبانهم ذلك وظنهم، وصرُّوا عنه، ثم تَبَتُّ عليهم. يقول: ثم هديتهم بلطف مني لهم حتى أنابوا ورجعوا عما كانوا عليه من معاصي وخلاف أمري والعمل بما أكرهه منهم، إلى العمل بما أحبه، والانتهاؤ إلى طاعتي وأمري ونهيي (ثم عمُوا وصرُّوا كثيرٌ منهم)، يقول: ثم عمُوا أيضًا عن الحق والوفاء بميثاقي الذي أخذته عليهم: من العمل بطاعتي، والانتهاؤ إلى أمري، واجتتاب معاصي (وصرُّوا كثيرٌ منهم)، يقول: عمي كثيرٌ من هؤلاء الذين كنت أخذت ميثاقهم من بني إسرائيل، باتباع رسلي والعمل بما أنزلت إليهم من كتبي، عن الحق، وصرُّوا بعد توبتي عليهم، واستنفاذي إياهم من الهلكة (1).

يقول الزمخشري: (وحسب بنو إسرائيل أنه لا يصيبهم من الله فتنة، أ ي: بلاء وعذاب في الدنيا والآخرة فَعَمُوا عن الدين وَصَمُّوا حين عبدوا العجل، ثم تابوا عن عبادة العجل فتاب الله عليهم ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كرة ثانية بطلبهم المحال غير المعقول في صفات الله وهو الرؤية. (كثيرٌ منهم) بدل من الضمير، أو على قولهم (أكلوني البراغيث)، أو هو خبر مبتدأ محذوف أي: أولئك كثير منهم (2).

يقول ابن عطية: (خصَّ - الله - بهذا المعنى كثيرًا منهم؛ لأنَّ منهم قليلاً آمن) (3). يقول القرطبي: (ارتفع " كثيرٌ " على البدل من (الواو). وَقَالَ الْأَخْفَشُ - سَعِيدٌ -: كَمَا تَقُولُ رَأَيْتُ قَوْمَكَ تُثْنِيَهُمْ. وَإِنْ شِئْتَ كَانَ عَلَى إِضْمَارٍ مَبْتَدَأُ أَي: الْعَمِيُّ وَالصَّمُّ كَثِيرٌ مِنْهُمْ. وَإِنْ شِئْتَ كَانَ التَّقْدِيرُ الْعَمِيُّ وَالصَّمُّ مِنْهُمْ كَثِيرٌ) (4).

يقول البقاعي: (ولمَّا كان الإتيان بالضمير مُفهِمًا أَنَّ ذَلِكَ عَمَهُمْ كُلَّهُمْ، أَعْلَمَ سُرُوحُهُ أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ كَذَلِكَ بِقَوْلِهِ (كثيرٌ منهم)، إِلَّا أَنَّ سُرُوحَهُ لِلْعِبَارَةِ هَذَا الْمَسَاقِ حَيْثُ عَلَى أَنَّ مَنْ لَمْ يَكْفُرْ مِنْهُمْ كَانَ مُزَلَّوْلًا غَيْرَ رَاسِخٍ الْقَدَمِ فِي الْهَدْيِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -) (5).

يقول الألوسي: (قوله سبحانه (ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا) هو إشارة إلى المرة الآخرة من مرتي إفسادهم، وهو اجترأؤهم على قتل زكريا ويحيى، وقصدهم قتل عيسى عليهم السلام، وقوله تعالى (كثيرٌ منهم) بدلٌ من الضمير في الفعلين، وقيل: هو فاعل، و (الواو) علامة الجمع لا ضمير، وهذه لغة لبعض العرب يعبر عنها النحاة ب (أكلوني البراغيث)، أو هو خبر مبتدأ محذوف، أي: العمي و الصرمٌ كثيرٌ منهم، أي: صادرٌ ذلك منهم كثيرًا. و هو خلاف الظاهر، و جُوز: أن يكون مبتدأ والجملة قبله خبره، وضُحِّفَ بأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ لالتباسه بالفاعل، وردَّ بأن منع التقديم مشروط بكون الفاعل ضميرًا مستترًا؛ إذ لا التباس فيما إذا كان بارزًا.)

(1) تفسير الطبري: 478 / 10.

(2) تفسير الكشاف: 663 / 1.

(3) تفسير ابن عطية: 220 / 2.

(4) تفسير القرطبي: 248 / 6.

(5) تفسير البقاعي: 246 / 6.

والتباسه بالفاعل في لغة (أكلوني البراغيث) لم يعتبروه مانعاً؛ لأن تلك اللغة ضعيفة لا يُلْقَتُ إليها، ومن هنا صرح النحاة بجواز التقديم في مثل (الزيدان قاما)، لكن صرحوا بعدم جواز تقديم الخبر فيما يصلح المبتدأ أن يكون تأكيداً للفاعل، نحو (أنا قمت)، فإنه لو أُخِرَ لالتبس بتأكيد الفاعل، وما نحن فيه مثله إلا أن الالتباس فيه بتابع آخر أعزى البدل فتدبر، وإنما قال سبحانه (كثيرٌ منهم)؛ لأنَّ بعضاً منهم لم يكونوا كذلك⁽¹⁾.

إنَّ الذي قيل في الآية (71) من سورة المائدة، يقال أيضاً في الآية (3) من سورة الأنبياء (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا).

جاء في الكتاب: (قوله (الذين ظلموا) فإنما يجيء على البدل، وكأنه قال: انطلقوا فقيل له: مَنْ؟ فقال: بنو فلان. فقوله جل وعز: (وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) على هذا فيما زعم يونس. وقال الخليل: فعلى هذا المثال تجرى هذه الصفات. وكذلك شابٌ وشيخٌ وكهلاً، إذا أردتَ شابين وشيخين وكهلين. تقول: مررتُ برجلٍ كهلٍ أصحابه، ومررتُ برجلٍ شابٍ أبواه. و قال: فإن تئيتَ أو جمعتَ فإن الأحسن أن تقول: مررتُ برجلٍ فُرَشِيانٍ أبواه، ومررتُ برجلٍ كهلون أصحابه؛ تجعله اسماً بمنزلة قولك: مررتُ برجلٍ خَزٌّ صُقْتَه. و قال: من قال (أكلوني البراغيثُ)، أجرى هذا على أوله فقال: مررتُ برجلٍ حَسَنِيْنَ أبواه، ومررتُ بقومٍ فُرَشِيَّيْنَ أبأُوهم. و كذلك أفعل نحو أعورٍ وأحمر، تقول: مررتُ برجلٍ أعورٍ أبواه وأحمرٍ أبواه. فإن تئيت قلت: مررتُ برجلٍ أحمرانٍ أبواه تجعله اسماً. ومن قال أكلوني البراغيث قلت على حدِّ قوله: مررتُ برجلٍ أعورَيْنِ أبواه⁽²⁾.

و يقول الفراء: (و إن شئت جعلت (وَأَسْرُوا) فعلاً لقوله «لا هية قلوبهم، وأسرُوا النجوى»، ثم تستأنف (الذين ظلموا هل هذا إلا بشرٌ مثلكم) (3) و ذلك على الخطاب لهم: يا أيها الذين ظلموا...

جاء في الكشاف: (أبدلَ "الَّذِينَ ظَلَمُوا" من "واو" وأسرُوا؛ إشعاراً بأنهم الموسومون بالظلم الفاحش فيما أسرُوا به، أو جاء على لغة من قال «أكلوني البراغيث»، أو هو منصوب المحل على الدم، أو هو مبتدأ خبره "وَأَسْرُوا النَّجْوَى" قَدِّمَ عليه: والمعنى: وهؤلاء أسرُوا النجوى)⁽⁴⁾.

يقول الإستانبولي: ("الَّذِينَ ظَلَمُوا" أنفسهم بالشرك والمعصية بدل من "واو" أسرُوا " منبئٌ عن كونهم موصوفين بالظلم الفاحش فيما أسرُوا به كأنه قيل: فماذا قالوا في نجواهم؟ فقيل: قالوا هل هذا هل بمعنى النفي. أي: ما محمد إلا بشرٌ مثلكم لحمٌ ودمٌ، مساوٍ لكم في المأكل والمشرب، وكل ما يحتاج إليه البشر، والموت مقصورٌ على البشرية، ليس له وصف الرسالة التي يدعيها.

و إنَّما أسرُوا ذلك لما كان هذا الحديث منهم على طريق التشاور فيما بينهم، والتحاور في طلب الطريق إلى هدم أمر النبوة، وإطفاء الدين. وعادة المتشاورين أن

(1) تفسير الألويسي: 371/3.

(2) الكتاب: 40/2، 41.

(3) معاني القرآن للفراء: 198/1.

(4) تفسير الكشاف: 102/3، و ينظر تفسير النسفي: 294/2، تفسير أبي حيان: 408/7. (حيث ذكر النسفي، و أبو حيان أوجهاً أخرى من الإعراب).

1- عطف بيان على أن المراد بالآيات أثر القدم في الصخرة الصماء وغوصها فيها إلى الكعبين.

2- مبتدأ خبره محذوف، على تقدير (منها مقام).

3- بدل من آيات، بدل البعض من الكل.

- ثانيًا: في باب المنصوبات.

أ. النموذج المدروس:

ثُجُّجٌ ثُمُّ نِيَّيْجٌ بَحُّبٌ بِبِيَّجٍ تَجُّجٌ تَخُّجٌ جَالِقٌ: ٣٩
في قوله (بالغة) في رواية النسب⁽²⁾ وجهان من الإعراب⁽³⁾:

1- حال.

2- مصدر، أي: مفعول مطلق.

النَّصْبِ عَلَى الْحَالِ عِنْدَ مَنْ رَأَى ذَلِكَ، قَدْ جَاءَ إِمَّا:

1- مِنَ الضَّمِيرِ فِي (لَكُمْ)؛ لِأَنَّهُ خَبْرٌ عَنِ (أَيْمَانٍ) فَفِيهِ ضَمِيرٌ مِنْهُ.

2- أَوْ مِنَ الضَّمِيرِ فِي (عَلَيْنَا) إِنْ قُدِّرَتْ (عَلَيْنَا) وَصَفًا لَ (الْأَيْمَانِ)، لَا مُتَعَلِّقًا

بِنَفْسِ (الْأَيْمَانِ)؛ لِأَنَّ فِيهِ ضَمِيرًا مِنْهُ، كَمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ خَبْرًا عَنْهُ.

3- أَوْ أَنَّهُ حَالٌ مِنْ (أَيْمَانٍ)؛ وَإِنْ كَانَتْ تَكْرَرًا، كَمَا أَجَازُوا نَصَبَ (حَقًّا) عَلَى

الْحَالِ مِنْ (مَتَاعٍ) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ) البقرة: 241⁽⁴⁾.

و أمَّا النصب على المصدر عند من يرى ذلك، فإنه كقولك: حقًا. والبالغ في مذهب الحق يقال: جيد بالغ، كأنه قال: جيد حقًا قد بلغ حقيقة الجودة⁽⁵⁾.

بغض النظر عن هذا الخلاف بين النحاة، والعلماء المعنيين بإعراب القرآن الكريم؛ فإننا نرى أن نبحت المسألة من جهتين:

1- من جهة اللغة؛ لنرى مدى توافق (بالغة) مع أحكام الحال، والمصدر.

2- من جهة أسباب النزول، و سياق الآية في السورة.

و بذلك نكون أقرب إلى معالجة المسألة بما يتفق و دلالة السياق - موضوع البحث

- مما يذكره النحاة في أحكام المصدر، و يبنون عليه أحكام الباب لكثته؛ كونه مصدرًا (إعلم أن المصدر هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يُحدثه، و يخرج من العدم إلى

الوجود...، نحو: ضربت زيدًا ضربًا، و قام زيدٌ قيامًا...)⁽⁶⁾.

و هو الأمر الذي نفتقده ابتداءً في قوله (بالغة)، فهو وصف على وزن (فاعل)،

و ليس مصدرًا للفعل (بلغ)؛ لأن المصدر منه على (بلوغ)، جاء في لسان العرب:

(1) تفسير البيضاوي: 29/2، و تفسير الكشاف: 387/3.

(2) بذلك قرأ الحسن البصري، في حين قرأ الجمهور (بالغة) بالرفع. ينظر معاني القرآن للفراء: 176/3، مصطلح الإشارات: 520، المختصر لابن خالويه: 160، المحتسب: 325/2، تفسير القرطبي: 161/18. و كذلك

قرأ زيد بن علي بالنصب) ينظر تفسير أبي حيان: 246/10، تفسير الألوسي: 39/15.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء: 176/3، إعراب القرآن: 14/5، التبيان في إعراب القرآن: 1235/2، تفسير الكشاف: 593/4، تفسير ابن عطية: 352/5.

(4) تفسير القرطبي: 247/18.

(5) معاني القرآن للفراء: 176/3.

(6) شرح المفصل: 110/1.

(وَبَلَغْتُ الْمَكَانَ بُلُوغًا : وَصَلْتُ إِلَيْهِ، وَكَذَلِكَ إِذَا شَارَفْتَ عَلَيْهِ، وَبَلَغَ النَّبْتُ: انْتَهَى)⁽¹⁾

و عليه فإننا نرى المُضَيِّ في الحديث عن احتمال إعرابه مصدرًا بحسب ما يرى الفراء في رأي له، علمًا أن قراءة الرفع على أن يكون (بالغة) صفة لـ (الأيمان) أحبُّ إليه⁽²⁾، نرى ذلك أمرًا خارجًا عن الغرض الذي ترمي إليه الآية؛ و ذلك لكونه غير موافق لأح كام المصدر، (قد يقع المصدرُ حالاً ، و قد استع ملت العربُ ذلك كثيرًا)⁽³⁾، قال ابن قيم الجوزية: (و بالجملة فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال. بل الاتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيد المصدر مع زيادة فائدة الحال؛ فهو أتم معنى، و لا تنافي بينهما)⁽⁴⁾.

فالأمر كما دُكر من حمل (الحال) على (المصدر)، و ليس العكس: أن يقع الحال مصدرًا، و لأنَّ في تأويله كي تكون القراءة كذلك مجانبةً لظاهر اللفظ، و ميلاً إلى دلالات معنوية لا تخلو من التكلف، و كدَّ اللعول، (نصبها) (الحسن البصري) على مذهب المصدر، كقولك: حقًا، و البالغ في مذهب الحق يُقال: جيّد بالغ، كأنه قال: جيّد حقًا قد بلغ حقيقة الجودة)⁽⁵⁾.

و عليه فإنَّ الأولى أن يكون النظر إلى الأمر في قراءة النصب بحملها على الحال؛ لما فيها من تماشٍ مع أحكامه. فللتوبيخ لهم حاصلٌ، سواءً أكانت الإشارة في ذلك إلى ما حصل لهم القحط، أو ما لحق بهم في غزوة بدر، على اعتبار أن السورة مدنية. (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: هَذَا مَثَلٌ لِأَهْلِ مَكَّةَ حِينَ خَرَجُوا إِلَى بَدْرٍ وَحَلَفُوا لَيَقْتُلَنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابَهُ، وَلَيَرْجِعَنَّ إِلَى مَكَّةَ حَتَّى يَطُوفُوا بِالْبَيْتِ وَيَشْرَبُوا الْخَمْرَ، وَتَضْرِبَ الْقَبَائِلُ عَلَى رُؤُوسِهِمْ، فَأَخْلَفَ اللَّهُ ظَنَّهُمْ وَأَسِيرُوا وَقُتِلُوا وَأَنْهَزَمُوا كَأَهْلِ هَذِهِ الْجَنَّةِ لَمَّا خَرَجُوا عَازِمِينَ عَلَى الصَّرَامِ فَخَابُوا. وَقِيلَ: السُّورَةُ مَكِّيَّةٌ؛ فَبَعْدَ حَمْلِ الْآيَةِ عَلَى مَا أَصَابَ أَهْلَ مَكَّةَ مِنَ الْقَحْطِ، وَعَلَى قِتَالِ بَدْرٍ)⁽⁶⁾.

و ذلك أن (الحال) إنما هي هيئة الفاعل، أو المفعول، أو صفته في وقت ذلك الفعل المُخْبِر به عنه. و لا يجوز أن تكون تلك الصفة إلا صفة مُتَّصِفة غير مُلَازِمة، و لا يجوز أن تكون خَلْقَةً)⁽⁷⁾.

في حين أن قراءة العامة بالرفع، التي يحبذها جلّ العلماء⁽⁸⁾، تكون (بالغة) صفة لـ (أيمان)؛ فهي مؤكدة بها، مُوجِبَةٌ أَبَدًا فَذُ حَلَقْنَا لَكُمْ أَنْ نَفِي بِهَا، فدلالتها ممتدة، و ملازمة لها مُلَازِمة الصفة للموصوف، فهي تنتهي بهم - توبيخًا - إلى يوم القيامة⁽¹⁾.

(1) لسان العرب: 420/8 (بلغ).

(2) معاني القرآن للفراء: 176/3 (القرآن على رفع «بالغة» إلا الحسن، فإنه نصبها على مذهب المصدر، كقولك: حقًا، و البالغ في مذهب الحق يُقال: جيّد بالغ، كأنه قال: جيّد حقًا قد بلغ حقيقة الجودة، و هو مذهب جيد، و قرأه العوام (بالغة)، أن تكون (البالغة) من نعت (الأيمان) أحب إليّ، كقولك ينتهي بكم إلى يوم القيامة أيمان علينا بأن لكم ما تحكمون). و ينظر إعراب القرآن: 14/5.

(3) معاني النحو: 720/2.

(4) التفسير القيم: 285.

(5) معاني القرآن للفراء: 176/3.

(6) تفسير القرطبي: 247/18.

(7) الأصول النحو: 258/1، و ينظر شرح المفصل: 55/2.

(8) كالفراء (معاني القرآن: 176/3)، و ثعلب (لسان العرب: 420/8)، و ابن عطية (تفسير ابن عطية: 352/5)، و القرطبي (تفسير القرطبي: 247/18).

1- أنه عطف على (سبيل الله)، أي: و صدّ عن سبيل الله، و عن المسجد الحرام. وهو قول المبرد، و تبعه في ذلك الزمخشري، و ابن عطية، وهو الصحيح عندهم. وهذا مردود عند غيرهم؛ بأنه يؤدّي إلى الفصل بين أبعاض الصلّة بأجنبي تقريره أنّ (صدًا) مصدرٌ مقدّرٌ بأنّ والفعل و (أنّ) موصولٌ، و قد جعلتم (و المسجد) عطفًا على (سبيل) فهو من تمام صلته، و فصل بينهما بأجنبي، و هو (وكفر به). و معنى كونه أجنبيًّا أنه لا تعلق له بالصلّة. فإن قيل: يتوسّع في الظرف و حرف الجر ما لم يتوسّع في غيرهما. قيل: إنما قيل بذلك في التقديم لا في الفصل.

2- أنه عطف على الهاء في (به) أي: وكفر به وبالمسجد - و هو أجودها كما يرى السمين الحلبي - وهذا يتخرّج على قول الكوفيين، وأمّا البصريون فيشترطون في العطف على الضمير المجرور إعادة الخافض إلا في ضرورة، فهذا التخرّج عندهم فاسدٌ.

3- أن يكون معطوفًا على (الشهر الحرام) أي: يسألونك عن الشهر الحرام وعن المسجد الحرام. قال العكبري: (وضعف هذا بأنّ القوم لم يسألوا عن المسجد الحرام إذ لم يشكّوا في تعظيمه، وإنما سألوا عن القتال في الشهر الحرام لأنه وقع منهم، ولم يشعروا بدخوله فخافوا من الإثم، وكان المشركون غيرهم بذلك ولا يظهر ضعفه بذلك لأنه على هذا التخرّج يكون سؤالهم عن شيئين: أ- القتال في الشهر الحرام

ب - القتال في المسجد الحرام، لأنهم لم يسألوا عن ذات الشهر ولا عن ذات المسجد، إنما سألوا عن القتال فيهما كما ذكرتم، فأجيبوا بأنّ القتال في الشهر الحرام كبيرٌ و صدّ عن سبيل الله تعالى، يكون (قتال) أخبر عنه بأنه كبيرٌ، وبأنه صدّ عن سبيل الله، وأجيبوا بأنّ القتال في المسجد الحرام وإخراج أهله أكبر من القتال فيه. وفي الجملة فعطفه على الشهر الحرام متكلفٌ جداً يبعد عنه نظم القرآن والتركيب (الفصيح).

4- أن يتعلّق بفعلٍ محذوفٍ دلّ عليه المصدرُ تقديره: ويصرون عن المسجد، كما قال تعالى (هُم الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) (الفتح: 25). قاله العكبري، وجعله جيدًا.

و هذا غيرٌ جيد لأنه يلزم منه حذف حرف الجر وإبقاء عمله، ولا يجوز ذلك إلا في صور ليس هذا منها، على خلاف في بعضها، ونصّ النحويون على أنه ضرورة كقوله:

إذا قيل: أيُّ الناس شرُّ قبيلةٍ ... أشارت كليب بالأصابع

أي: إلى كليب.

إزاء هذا الخلاف في قبول هذا الوجه، أو ذاك؛ نرى أن ينظر إلى المسألة بناءً على المقصد من أسباب النزول التي يذكرها العلماء بشأن هذه الآية. فقد ذكر العلماء أكثر من رواية في ذلك.

قيل إن سبب نزولها: هُوَ قَتْلُ وَاقِدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَمْرِو بْنِ الْحَضْرَمِيِّ مُشْرِكًا؛ فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ قَدْ اسْتَحَلَّ مُحَمَّدٌ الْقِتَالَ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ. وَقَدْ كَانَ أَهْلُ الْجَاهِلِيَّةِ يَعْتَقِدُونَ تَحْرِيمَ الْقِتَالِ فِي هَذِهِ الْأَشْهُرِ، فَأَعْلَمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى بَقَاءِ حَظْرِ الْقِتَالِ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ،

وأرى المشركين مناقضة بإقامتهم على الكفر مع استعظامهم القتل في الشهر الحرام .
مع أن الكفر أعظم الجرام ، ومع إخراج أهل المسجد الحرام منه - وهم المؤمنون -
لأنهم أولى بالمسجد الحرام من الكفار ، لقوله (إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله
واليوم الآخر) التوبة: 18 ، فأعلمهم الله أن الكفر بالله ، وبالمسجد الحرام ، وهو أن
الله جعل المسجد للمؤمنين ولعبادتهم إياه فيه ، فجعلوه لئوتانهم ، ومنعوا المسلمين
منه؛ فكان ذلك كفراً بالمسجد الحرام ، وأخرجوا أهله منه - وهم المؤمنون - لأنهم
أولى به من الكفار؛ فأعلمهم الله أن الكفر مع هذا الجرام ، أولى بالعيب من قتل رجل
من المشركين في الشهر الحرام (1).

و ذكر الواحدي أنها نزلت في سرية بعثها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقاتلوا
المشركين وقد أهل رجب وهم لا يعلمون ذلك فاستعظم المشركون سفك الدماء في
رجب فأنزل الله تعالى : (يسألونك) يعني: المشركين وقيل : هم المسلمون (عن
الشهر الحرام قتال فيه) أي: وعن قتال فيه (قل قتال فيه كبير) ، ثم ابتداء فقال: (
صد) ، ومنع (عن سبيل الله) أي: طاعته يعني: صد المشركين رسول الله صلى
الله عليه وسلم وأصحابه عن البيت الحرام عام الحديبية (وكفر به) بالله (والمسجد
الحرام) ، أي: صد عن المسجد الحرام (وإخراج أهله) أي: أهل المسجد يعني:
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه حين أخرجوا من مكة (منه أكبر) وأعظم
وزراً (عند الله ، والفتنة) أي: والشرك (أكبر من القتل) يعني: قتل السرية
المشركين في رجب (2).

وقيل: إن المشركين صدوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وردوه عن المسجد
الحرام ، في شهر حرام (ذي القعدة: السنة السادسة، سنة صلح الحديبية) ، ففتح الله
على نبيه في شهر حرام (ذي القعدة، سنة أداء عمرة القضاء) من العام المقبل،
فغاب المشركون على رسول الله صلى الله عليه وسلم القتال في شهر حرام (3).
إن ما ذكر من هذه الروايات يجعلنا نميل إلى حمل المسألة على الوجه الأول ، و
هو العطف على (سبيل الله) ، على تقدير: و صد عن سبيل الله ، و صد عن المسجد
الحرام . على الرغم من الاعتراض الذي يبديه فريق من النحاة على هذا الرأي بسبب
الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي ، تقريره أن (صدًا) مصدر مقدر بأن والفعل ، و
(أن) موصول ، وقد جعلتم (والمسجد) عطفًا على (سبيل) فهو من تمام صلته
وفصل بينهما بأجنبي وهو (وكفر به) .

فإنه سبحانه أراد أن ينصرف الكفر إلى الصد عنه ، وهو الأولى ، وليس إلى الصد
عن المسجد الحرام؛ إذ ليس الصد عنه بمؤد إلى الكفر على الرغم من حرمة ؛ و
لذلك أتى بالمصدر عقب الصد عن سبيله ، و كان هذا الفصل بين أبعاض الصلة
بأجنبي كما يقولون .

و هذا فيما أرى من خصوصيات التعبير القرآني ، و الأخذ به هو أولى في الأسلوب
الأدبي الرفيع .

(1) أحكام القرآن للجصاص: 402/1.

(2) التفسير الوجيز: 163/1.

(3) تفسير ابن أبي حاتم: 385/2، 386.

1- أنه نهي مستأنف لا تعلق له بما قبله من حيث الإعراب، وإنما هو نهي للجنود في اللفظ، وفي المعنى للنمل، أي: لا تكونوا بحيث يحطمونكم، كقولهم: لا أريئك ههنا.
2- أنه بدل من جملة الأمر قبله، وهو (ادخلوا)، وقد تعرض الزمخشري لذلك، فقال: فإن قلت: لا يحطمنكم ما هو؟ قلت يحتمل أن يكون جواباً للأمر، وأن يكون نهيّاً بدلاً من الأمر، والذي جوز أن يكون بدلاً منه أنه في معنى : لا تكونوا حيث أنتم فيحطمنكم، على طريقة: لا أريئك ههنا، أرادت: لا يحطمنكم جنود سليمان، فجاءت بما هو أبلغ.

قال أبو حيان: أمّا تخريجه على أنه جواب الأمر، فلا يكون ذلك إلّا على قراءة الأعمش، فإنه مجزوم مع أنه يحتمل أن يكون استئناف نهي، يعني أن الأعمش قرأ: (لا يحطمنكم) بجزم الميم دون نون توكيد، قال: وأما مع وجود نون التوكيد فلا يجوز ذلك إلّا إن كان في شعر، وإذا لم يجز ذلك في جواب الشرط إلّا في الشعر فأحرى أن لا يجوز في جواب الأمر إلّا في الشعر، وكونه جواب الأمر متنازع فيه على ما قرر في علم النحو.

قال سيبويه: وهو قليل في الشعر شبهوه بالنهي حيث كان مجزوماً غير واجب، قال: وأمّا تخريجه على البديل فلا يجوز، لأن مدلول (لا يحطمنكم) مخالف لمدلول (ادخلوا)، وأما قوله: لأنه بمعنى: لا تكونوا حيث أنتم فيحطمنكم، فتفسير معنى لا إعراب، والبديل من صفة الألفاظ، نعم لو كان اللفظ القرآني: لا تكونوا بحيث لا يحطمنكم، لتخيّل فيه البديل، لأن الأمر بدخول المساكين نهي عن كونهم بظاهر الأرض.

أما منعه كونه جواب الأمر من أجل النون، فقد سبقه إليه أبو البقاء، فقال: وهو ضعيف؛ لأن جواب الشرط لا يؤكّد بالنون في الاختيار. وأما منعه البديل بما ذكر فلا يهمل تغاير المدلول بالنسبة لما يؤول إليه المعنى).⁽¹⁾

أرى في حمل المسألة على جواب الأمر في قراءة (لا يحطمنكم) انسجاماً مع سياق القصة الذي حكاه الله لنا بقوله: (قالت نملة) من النمل الذي بذلك الوادي: (يا أيها النمل ادخلوا) قبل وصول ما أرى من الجيش (مساكنكم) ثم عللت أمرها معنيّة لصاحبه؛ إذ كانت أماراته لا تخفى فقالت جواباً للأمر: (لا يحطمنكم) أي: يكسرکم، ويهشمکم. أي: لا تبرزوا فيحطمنكم⁽²⁾.

• نتائج البحث:

1- إن دلالة السياق هي واحدة من أهم الدلالات لفهم النص القرآني، وهي عبارة عن نتيجة دراسة النص الذي هو متتابع من نسجم في تعبيره عن معناه باعتبار السابق، واللاحق؛ فلقد اعتنى المفسرون بها أيما عناية فكم قدروا بها من محذوف ورجحوا وردوا من أقوال وعللوا من آراء واستخرجوا من هدايات الكتاب العزيز واستنبطوا من أحكامه. فلزلنا نقرأ في كلامهم: هذا يؤيده السياق أو يردده، أو يدل عليه أو لا يدل عليه، أو يساعده أو لا يساعده، أو يعضده أو لا يعضده، ونحو ذلك مما ملئت به كتب

(1) الباب في علوم الكتاب: 129/15.

(2) ينظر للمزيد من البيان في هذه القصة: تفسير البقاعي: 143/14.

التفسير بما يؤكد أن عل ماءنا ومفسرينا بدءا من ابن جرير الطبري وحتى عصرنا الحاضر. إنهم أرسخ قدمًا من غيرهم في اعتبار دلالة السياق، وهي عندهم أداة مهمة من أدوات فهم النص القرآني، ووجه من الوجوه الكاشفة عن المعنى القرآني بقدر طاقة البشر.

2- إنَّ نظرية السياق هي نظرية عربية بالدرجة الأولى وليست وافدة كما يحاول بعضهم أن يلبسها ثوب التعريب. يقول الشيخ محمد عبده في التأكيد على قيمة السياق وضرورة مراعاته في التفسير: إن القرآن يفسرُ بعضُهُ بعضاً، وإن أفضل قرينة تقوم على حقيقة معنى اللفظ موافقته لما سبقه من القول واتفاقه مع جملة المعنى، وانتلافه مع القصد الذي جاء له الكتاب بجملة.

إن كلام الشيخ محمد عبده يلفتنا إلى أن السياق ليس مستوى واحدا بل أكثر من ذلك، وهو ما رأيناه جلياً في ثنايا البحث.

3- إن دلالة السياق في القرآن الكريم تمضي في نظرنا على مستويين الأول: سياق خاص جزئي، وهو الموضع القريب المحيط بالنص المُفسَّر، كالكلمة في الجملة، أو الجملة في الآية، أو الآية ضمن الآيات القريبة السابقة واللاحقة، أو مجموعة الآيات المتماسكة داخل السورة التي تبرهن على الوحدة العضوية للسورة القرآنية.

و الثاني: سياق عامٌ كُلِّي، يكون النظر فيه إلى الأم ر من خلال تكرر الحديث عنه في سور القرآن عامة.

وقد أجاد الشيخ عبد الغني النابلسي الحديث في هذا الأمر أيما إجادة في تفسيره (نظم الدرر في تناسب الآيات، و السور).

إنَّ الأخذ بدلالة السياق في التعامل مع النص القرآني، يدعونا إلى التنبُّب عن الوجوه الضعيفة من الأوجه الإعرابية المُحتمَّلة، التي نرى أن يتنزَّه القرآن عنها.

4- إنَّ النظم والترتيب بين آيات القرآن الكريم - أفراداً، وتركيباً- أمرٌ أفنى العلماء في الكشف عنها أعمارهم، ولمَّا يصلوا فيه إلى منتهاه.

5- إنَّ دراسة السياق في النظم القرآني، قد تجلَّت بكثرة في كتب البلاغة والإعجاز القرآني، ولا سيَّما في مدرسة البلاغة الأدبية، القائمة على التوق البلاغي للنظم القرآني التي أسسها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز).

6- ينبغي على الناظر في كتاب الله عزَّ وجلَّ أن يتعاطى معه و فُقَّ أساليب العربية، و ما أثيرَ عن العرب من فصيح الكلام، و عليه أن يعتمد في ذلك على التحليل اللغوي، و التفسير المنقول بعيداً عن السعي وراء أقوال، أو خلافات نحوية بعيدة عن سياق النص.

7- ينبغي على الباحث أن ينطلق من الآية القرآنية لتقرير قواعد النحو، و تأصيله كما عبَّر عن ذلك علماءنا الأوائل، كسيبويه، و الفراء.

8- إنَّ إعراب القرآن، و خدمته من الناحية اللغوية يكون بتدبره، و الحث على تجلية معانيه، و توضيح مقاصده . و ليس بإظهار المهارات العقلية في القدرة على المجيء بعدد أكثر من الأوجه الإعرابية المُحتمَّلة للنص.

9- إنَّ النصَّ القرآنيَّ يرتبط ارتباطاً حياً بالأساليب العالية من كلام العرب، و التدوَّق الصافي لشواهدها؛ ممَّا يحدونا لأن نربأ به عن كثرة الأوجه الإعرابية المحتملة للفظة موضع الشاهد، إلاَّ ما ادعت إليه دلالة النص، و السياق، فما نلاحظه من الإكثار من ذكر وجوه الإعراب في اللفظة نفسها؛ جعل الأمر يبدو ضرباً من التزلُّع في النحو، و مسائل الإعراب، وإنَّ الأخذ بدلالة السياق في التعامل مع النصَّ القرآني، يدعونا إلى التنبُّه عن الوجوه الضعيفة من الأوجه الإعرابية المُحتمَّلة، التي نرى أن يتنزَّه القرآنُ عنها.

10- إنَّ تحليل آيات القرآن الكريم، و تجلية معانيها، و أسرار التعبير فيها؛ يكون بالإعراب السليم، و التطبيق النحوي المستقيم المنضبط بالسياق الدلالي لها، و علينا أن نفهم النحو في النصَّ القرآني من خلال تفسيره؛ من أجل بيان معانيه و أحكامه، و توجيه القراءات و الاحتجاج لها.

11- إنَّ معرفة أسباب نزول القرآن، و أحواله هي الأسلوب الناجع في النظر في آيات القرآن الكريم، من أجل توجيهها بما يتفق و الغرض الذي سبقت لأجله . و هو ما كان عليه كثيرٌ من علمائنا الأوائل، من أمثال سيبويه، و الفراء، و الزجاجي، و الجرجاني.

12- على الناظر في كتاب الله عزَّ و جل أن يكون عنده من الملكات اللغوية ما يفهم به هذه الأساليب العالية؛ و ذلك يحصل بمزاولة الكلام البليغ، مع التفطن لُكَّته و محاسنه، و العناية بالوقوف على مُراد المتكلم به ، و إنَّ علم النحو بعد فساد السلائق هو الوسيلة الأولى لفهم كلام العرب، و التعمُّق فيه.

- Abstract -

Contextual Reference and the Multiple Analytic Patterns Phenomenon in Quranic Quotation

This research examines contextual reference phenomenon which is common in academic studies especially the most recent ones. Such studies transform grammatical researches into a purely intellectual phenomenon ignoring the fact that grammar is a means through which the interpreter comprehends the text. Also, it is an educational matter rather than an end in itself or a purely academic affair.

Linguists are mainly concerned with references. So they are different from those analysts who envisage reference next to analysis. This complicates linguistic texts since they refer to many analytic interpretations. Therefore, analysis is regarded as the origin of reference rather than a part of it.

Accordingly, the viewpoint towards analysis should be changed. Reference resembles a locomotive that runs analysis. Such a fact is evident in contextual reference that widens the scope of the text as the researcher remarks

- ثبتُ المصادر، و المراجع -

1. مصحف المدينة النبوية للنشر الحاسوبي، بخط عثمان طه، نشره مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة.
2. الإتيقان في علوم القرآن، السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت 911هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، (1987م).

3. إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، محمد بن علي بن وهب (ت 702هـ)، مطبعة السنة المحمدية، لا. ت.
4. أحكام القرآن، الجصاص، أحمد بن علي (ت 370هـ)، تحقيق محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (1405هـ).
5. أساس البلاغة، الزمخشري، محمود بن عمر بن محمد (ت 538هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419هـ-1998م).
6. الأصول في النحو، بن السراج، محمد بن السري (ت 316هـ)، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف، العراق.
7. إعراب القرآن، النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت 338هـ)، وضع حواشيه وعلق عليه عبد المنعم خليل إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1421هـ).
8. أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)، عبد الله بن عمر (ت 685هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، (1418هـ).
9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام، عبد الله بن يوسف (ت 761هـ)، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، لا. ت.
10. البحث الدلالي عند الأصوليين، دراسة موازنة في أصول المباحث الدلالية بين الفقهاء والمتكلمين، تأليف خالد عبود حمودي، وزينة جليل عبد، مركز البحوث و الدراسات الإسلامية، ديوان الوقف السني، العراق، (1429هـ-2008م).
11. البحر المحيط، (تفسير أبي حيان)، محمد بن يوسف بن علي (ت 745هـ)، مطابع النصر، الرياض.
12. بدائع الفوائد، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد (ت 751هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.
13. البسيط (التفسير البسيط)، الواحدي، علي بن أحمد بن محمد (ت 468هـ)، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط1، (1430هـ).
14. تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي)، محمد بن محمد بن محمود (ت 333هـ)، تحقيق د. مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1426هـ-2005م).
15. التبيان في إعراب القرآن، العكبري، عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت 616هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي، نشر عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر.
16. التعريفات، الجرجاني، علي بن محمد بن علي (ت 816هـ)، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1403هـ-1983م).
17. تفسير القرآن الحكيم (تفسير المنار)، تأليف الشيخ محمد عبده، و السيد محمد رشيد رضا، دار المنار، مصر، ط3، (1367هـ-1947م).

18. تفسير القرآن العظيم مسنداً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين (تفسير ابن أبي حاتم)، عبد الوحمن بن محمد بن إدريس (ت 327هـ)، تحقيق أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، الرياض، ط3، (1419هـ).
19. تفسير القرآن الكريم (التفسير القيم)، ابن قيّم الجوزية، تحقيق مكتب الدراسات والبحوث العربية والإسلامية بإشراف الشيخ إبراهيم رمضان، مكتبة الهلال، بيروت، ط1، (1410هـ).
20. الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري (ت 671هـ)، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم إطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة.
21. جامع البيان في تأويل القرآن (تفسير الطبري)، محمد بن جرير بن يزيد (ت 310هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، عمان، وبيروت.
22. حاشية الصبان على الأشموني على ألفية ابن مالك، محمد بن علي (ت 1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1417هـ 1997م).
23. خزانة الأدب، ولُبُّ أبواب لسان العرب، البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت 1093هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، (1418هـ 1997م).
24. الخصائص، ابن جني، أبو الفتح عثمان (ت 392هـ)، تحقيق محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4.
25. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (ت 756هـ)، تحقيق الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
26. دلالة السياق بين التراث وعلم اللغة الحديث، الدكتور عبد الفتاح البركاوي، دار المنار، القاهرة، (1411هـ).
27. دلالة السياق منهجٌ مأمونٌ لتفسير القرآن الكريم، عبد الوهاب أبو صفية الحارثي، الأردن، ط1، (1409هـ 1989م).
28. دلالة السياق وأثرها في توجيه المتشابه اللفظي في قصة موسى عليه السلام، فهد بن شتوي الشتوي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية الدعوة و أصول الدين، مكة المكرمة، (1426هـ 2005م).
29. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، عبد الله بن عقيل (ت 769هـ)، تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، (1400هـ 1980م).
30. روح البيان (تفسير الإستانبولي)، إسماعيل حقي بن مصطفى (ت 1127هـ)، دار الفكر، بيروت.
31. روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الألوسي)، محمود بن عبد الله (ت 1270هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت.

32. السبعة في القراءات، ابن مجاهد، أحمد بن موسى (ت 324هـ)، تحقيقي د. شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ط2، (1400هـ).
33. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى (ت 900هـ)، دار الكتب العلمية بيروت، ط1، (1419هـ 1998م).
34. شرح المفصل، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت 643هـ)، قدم له الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422هـ 2001م).
35. غريب القرآن، ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم (ت 276هـ)، تحقيقي سيد أحمد صقر، دار الكتب العلمية، بيروت، (1398هـ 1978م).
36. الفعل: زمائه، و أبنائه، د. إبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3، (1403هـ 1983م).
37. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)، تحقيقي عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
38. الكشف عن حقائق غوامض التنزيل (تفسير الزمخشري)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، (1407هـ).
39. كيف نتعامل مع القرآن العظيم، د. يوسف القرضاوي، دار الشروق، القاهرة، ط4، (1425هـ 2005م).
40. الباب في علوم الكتاب، عمر بن علي بن عادل الحنبلي (ت 775هـ)، تحقيقي الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1419هـ 1998م).
41. لسان العرب، ابن منظور، محمد بن المكرم (ت 711هـ)، إعتنى بتصحيحه أمين محمد عبد الوهاب، و محمد الصادق العبيدي، دار صادر، بيروت، لا.ت.
42. اللغة و النحو (دراسة تاريخية، و تحليلية، و مقارنة)، د. حسن عون، مطبعة رويال خلف، الإسكندرية، ط1، (1959م).
43. اللهجات العربية في القراءات القرآنية، د. عبده الراجحي، دار المع رفة الجامعية، الإسكندرية، (1996م).
44. مجاز القرآن، أبو عبيدة، معمر بن المثنى (ت 209هـ)، تحقيقي محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، (1381هـ).
45. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ابن جني، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر، (1420هـ 1999م).
46. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية)، عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن (ت 542هـ)، تحقيقي عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، (1422هـ).
47. مختار الصحاح، الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (ت 666هـ)، بيروت، (1993م).
48. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه، الحسين بن أحمد، (ت 370هـ)، غني بنشره برجستر آسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.

49. مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي)، عبد الله بن أحمد بن محمود (ت 710هـ)، حققه وخرج أحاديثه يوسف علي بديو، راجعه وقدم له محيي الدين ديب مستو، دار الكلم الطيب، بيروت، ط1، (1419 هـ 1998م).
50. المذكر و المؤنث، الفراء، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مطبعة قاصد خير، مصر.
51. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت نحو 770هـ)، المكتبة العلمية، بيروت.
52. مُصطلح الإشارات في القراءات الزوائد المروية عن الثقات، ابن القاصح ، علي بن عثمان بن محمد (ت 801هـ)، تحقيق د . عطية أحمد محمد، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، العراق، (1416هـ-1996م).
53. المقتضب، المُبرّد، محمد بن يزيد (ت 286 هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، مصر.
54. مقدمة في أصول التفسير ، ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحلیم الحراني (ت 728هـ)، تحقيق د. عدنان زرزور، دار القلم، بيروت.
55. معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زياد (ت 207 هـ)، تحقيق محمد علي النجار، و أحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت، ط 3، (1403 هـ، 1988م).
56. معاني القرآن وإعرابه، الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل (ت 311هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، (1408 هـ-1988م).
57. معاني النحو، د. فاضل السامرائي، من منشورات جامعة بغداد، بيت الحكمة، (1987 - 1986م).
58. المعجم الوسيط، صادر عن مجمع اللغة العربية في القاهرة، دار المعارف، مصر، ط2، (1392هـ-1972م).
59. مناهل العرفان في علوم القرآن، الزرقاني، محمد عبد العظيم (ت 1367هـ)، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، ط3.
60. المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع، السجلماسي، القاسم بن محمد بن عبد العزيز (ت نحو 704 هـ)، تحقيق الدكتور علال الغازي ، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، (1980م).
61. منهج السياق في فهم النص ، الدكتور عبد الرحمن بودرع ، من منشورات كتاب الأمة، وزارة الأوقاف، قطر، (2006م).
62. الموافقات، الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت 790هـ)، تحقيق الشيخ محمد عبد الله درّاز، دار المعرفة، بيروت، ط2، (1395 هـ 1975م).
63. النحو و كُتب التفسير، د . إبراهيم عبد الله رفيده، الدار الجماهيرية للن شر و التوزيع، ليبيا، مصراتة، ط3، (1990م).
64. نَظْمُ الدَّرَرِ في تناسب الآيات والسور (تفسير البقاعي)، إبراهيم بن عمر بن حسن (ت 885هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

65. هَمْزُ الْهَوَامِعِ، شَرْحُ جَمْعِ الْجِ وَامِعِ، السِّيَوطِيُّ، تَحْقِيقُ عَبْدِ الْحَمِيدِ هِنْدَاوِيِّ،
المكتبة التوفيقية، مصر.
66. الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (التفسير الوجيز)، الواحدي، تحقيق صفوان
عدنان داوودي، دار القلم، و الدار الشامية، دمشق، بيروت، ط1، (1415هـ).